

قواعد الاحكام

[352] أرباع في حال فلها ربع ذلك. وللمرأة الثمن في ثلاثة أحوال، والربع في حال فلها ربع ذلك. وللابن الباقي في حال، وثلثاه في حال فله ربعهما. وللبنت ثلث الباقي في حال، وثلاثة أرباع السبعة أثمان في حال فلها الربع. ز: ابن وأبوان نصف كل واحد منهم حراً، فعلى تقدير حرية الجميع للابن الثلثان، وعلى تقدير حرته خاصة له المال، وعلى تقدير حرته مع حرية أحدهما له خمسة أسداس، فإذا جمع يكون ثلاثة أموال وثلثا، فله ثمنها وهو ربع وسدس. وللأب المال في حال، وثلثاه في حال، وسدسه في حالين، فله ثمن ذلك ربع. وللام الثلث في حال، والمال في حال، والسدس في حالين، فلها ثمن ذلك. والباقي للأقارب. وإن عملتها بالبسط قلت: إن قدرناهم أحراراً فهي من ستة، وإن قدرنا الابن وحده حراً فهي من سهم، وكذا الأب، وكذا الام. وإن قدرنا الابن مع الأب أو مع الام فهي من ستة. وإن قدرنا الأبوين فهي من ثلاثة. وإن قدرناهم رقيقاً، فالمال للأقارب. وجميع المسائل يدخل في ستة تضربها في الأحوال الثمانية تصير ثمانية وأربعين: للابن المال في حال ستة، وثلثاه في حال أربعة، وخمسة أسداسه في حالين عشرة، فذلك عشرون. وللأب المال في حال ستة، وثلثاه في حال أربعة، وسدساه في حالين اثنين، وذلك اثنا عشر. وللام المال في حال ستة، والثلث في حال اثنان، والسدس في حالين اثنان، وذلك عشرة. والباقي للورثة. ولو كان ثلث كل واحد منهم حراً زدت على الستة نصفها تصير تسعة، وتضربها في ثمانية يكون اثنين وسبعين، للابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والتسع، وللأب اثنا عشر وهي السدس، وللام عشرة وهي تسع وربع تسع. ولا تتغير سهامهم وإنما تصير مقسومة على اثنين وسبعين. ولو كان ربع كل واحد منه حراً زدت على الستة مثلها.